سادساً : العقد والسوق السياسي الموسع : مداخلات في السياق

المحاورة الليبرالية الإجتماعية تأخذنا هكذا إلى تصور للعقد الإجتماعى الذى يضم الدولة والمجتمع المدنى .. ولا أقول يجمع بينهما ، فهو ليس عقداً على المثال الأنجلو-سكونى والذى يفترضه عقداً بين طرفين .. الدولة والمجتمع المدنى ، ثم يطلب من الدولة عدم التدخل فى التعاقدات المدنية بين الأفراد فى مقابل الاحتفاظ بصلاحياتها السيادية ، ولكنه عقد يجعل من المجتمع المدنى حارساً على شرعية سيادة الدولة ، ويجعل من الدولة حارساً على فكرة الحرية .. بمدلولها الحركى والذى يؤمن للفرد حق التعبير عن قدراته بفرصة قائمة تقفز به فوق الحواجز الإعتراضية ، وبمدلولها الإجتماعى الذى يرفض التهميش ، وبمدلولها السياسى الذى ينحاز إلى الديمقراطية كخيار إرادة تدفع القوى الأكثر حيوية إلى مركز الفعل ، وبمدلولها الإقتصادى الذى يستدعيها (الدولة) كفاعل لإستمرار المنافسة فى دورة تكنولوجية صاعدة .. لا كحاكم فى مباراة المنافسة .

١/٦ الدولة والمجتمع المدني : عقد الشراكة الاجتماعية

نحن نقترب هكذا من شكل للعقد الإجتماعى يبدو وكأنه صيغة شراكة إجتماعية بين الجميع ، وفى مقدمة الإطار فإن الشراكة تعلق عن مبادئها :

١ – إنه لا يوجد طرف إجتماعى قادر وحده على حصد كل المكاسب .. بينما الخسائر هى قسمة الآخرين .

٢ – أن كل طرف إجتماعى مدعو إلى تحمل نصيبه من التكلفة الاجتماعية بالنسبة والتناسب ، ومهما كانت التكلفة الاجماعية المقررة فى قسمة الشراكة.. فلسوف تكون أقل من التكلفة المتوقعة والتى سيتحملها الجميع مع دوى الانفجارات الاجتماعية غير المحكومة .

٣ – أن عائد النمو الاقتصادى ينبغى أن يشمل كل الأطراف فى دورة التوزيع وفقاً لقاعدة تماثل النسبة ، والتى تقضى بزيادة الدخول الحقيقية لكل الشرائح الاجتماعية بنسبة لا تقل عن معدل النمو الحقيقى .

أنه عقد تلعب فيه الدولة دوراً كمنظم .. منظم إجتماعى ومنظم إقتصادى ومنظم سياسى . فى ظل وعى مسبق بأنها دولة – فكرة وأنها أمينة على المشروع نحو المستقبل ، وبمثال الحالة .. فإذا اقتضت الضرورة الإقتصادية أن تقوم الدولة بالحد من إستيراد سلعة معينة لتصحيح الميزان التجارى ، فإن مائدة «الشراكة الاجتماعية» لابد وأن تجمعها مع المنتجين المحليين لهذه السلع للاتفاق على عدم رفع أسعارهم .. حتى لا ينتهى الأمر بأرباح يحصدونها وخسائر يتحملها المستهلكون بالخصم من قدراتهم الشرائية ، وهكذا بربح الجميع .. الدولة بخفض العجز فى الميزان التجارى .. والمتجين المحليين برفع رقم مبيعاتهم فى السوق المحلى .. والمستهلكون بالحفاظ على قدرتهم الشرائية .

وهذا المثال وغيره تتسع به هوامش المذكرة التفسيرية لفقرات سابقة حملتها سطور هذه الدراسة .. فقرات إتصلت بدور الدولة فى إدارة منافسة البقاء ، ولكن الدور يذهب إلي ما هو أبعد .. إلى إقرار الدولة لدعم المستهلكين ، ليس فقط لأنه أحد أدوات سياسة مكافحة الفقر ، ولكن لأنه أيضاً أحد أدوات الميزان النقدى للأفراد.. فإرتفاع هذا الميزان يمثل إشكالية إقتصادية للنيوليبرالية ولسياسات الإصلاح الاقتصادى فى العديد من الدول ، فهو ميزان يعبر عن رصيد السيولة النقدية الذى يحتفظ به المرء لمواجهة الطوارئ الاستهلاكية ، وبالتالى كلما ارتفع هذا الميزان .. كلما تقلص الطلب الفعال فى السوق دون زيادة موازية فى حجم الإدخار ، وعلى النحو المعاكس .. كلما انخفض الميزان النقدى للأفراد .. كلما بدت ذبذبة اللايقين أقل حدة ، وكلما انسحب المنتجون (وخاصة فى صناعات التكنولوچيا الطليعية والصناعات الصغيرة) إلى توقعات بإنتعاش دولاب الحركة فى السوق .. ومن ثم إدارة خططهم التسويقية وفقاً لموازنة «كمية أكبر وسعر أقل» بديلاً لموازنة «كمية أقل وسعر أكبر» .

خفض الميزان النقدى إرتباطاً بدعم المستهلكين قد يتيح الفرصة لعقد الشراكة الاجتماعية لرسم إطار تفاوضى لمداخلة «العمل – الأجر» فى ظل مقدمات تسوق إلى إستنتاجها .. وإستنتاج يفصح عن خيارات ، ولنبدأ بالمقدمات :

١ – أن الليبرالية الإجتماعية لا تتجاهل متغيرات إقتصادية تنحاز إلى العقود المؤقتة بديلاً للعقود الدائمة فى سوق العمل .

٢ – أن هناك ضلعاً خلافياً فى المنظور المستقبلى بين النيوليبرالية والليبرالية الاجتماعية ، فالأولى تراهن فقط على الصناعات المكثفة للمعرفة[٥٤] وتستبقى خارج الرهان .. رأس المال البشرى ممثلاً فى الدورات التدريبية وتراكم خبرة العمل ... إلخ ، ولكن الليبرالية الاجتماعية تراهن على الإثنين معاً[١] .

٣ – أن رهان الليبرالية الاجتماعية يبدو هو الأرجح فى حساب التقدير وفى حساب المستقبل ، ففى حساب التقدير .. فإن تجاهل رأس المال البشرى ينسحب بإنتاجية العمل إلي إنخفاض نسبى[*] .. ولإحتوائه تنحاز النيوليبرالية إلى مزيد من التكثيف المعرفى فى المكون السلعى لتنشط تباعاً الدورة الحلزونية عند قطبى السلب : إرتفاع نسبة المخاطرة وتجذير خيار الاحتكار ، وفى حساب المستقبل .. فإن صناعة المعلومات قد تنحسر موجتها الصاعدة إرتطاماً بالسقف الزمنى الذى

(*) مزاوجة القران التى تعقدها الليبرالية الاجتماعية بين التكثيف المعرفى ورأس المال البشرى ، هى بمثابة إشهار إجتماعى لمقولة «كتلة العمل» والتى تضم معاً قوى العمل الذهنى وقوى العمل العضلى ، وهى مقولة تصب فى خانة توسيع رقعة الطبقة الوسطى كمركز ثقل فى التكوين الإجتماعى .

نيتظرها توقعاً(*) ، وفيما ورائه .. فإن المجتمعات التى اهتمت برأس مالها البشرى وبتركيم خبرات العمل .. سوف تستبقى لنفسها موقعاً فى تاريخ المستقبل .

هذه المقدمات تسوق إلى إستنتاج مؤداه .. أن الليبرالية الإجتماعية تبدو أكثر إلحاحاً على إستمرار فرصة العمل للفرد لتأمين فترة الإنضاج لرأس المال البشرى ، وعندئذ فهناك خيارين يعززهما إنخفاض الميزان النقدى للفرد فى مداخلة «العمل – الأجر» ، ويلتئم بأحدهما عقد الشراكة الإجتماعية :

١ – إستمرار فرصة العمل مشروطاً بتدنيه وقت العمل ترادفاً مع خفض الأجر .. دون تأثير يخلف إحتجاجاً إجتماعياً ، لأن خفض الميزان النقدى سوف يعادل التأثير بخفض موازى فى قيمة الإستهلاك الإجتماعى للفرد .

٢ – إستمرار فرصة العمل مشروطاً بإطالة وقت العمل مع تثبيت الأجر ، وفى هذه الحالة فإن خفض الميزان النقدى سوف يساعد على زيادة الإدخار وهو احتمال مرجح فى ظل تحليل سابق عن الفرد – المسئولية الذى يضع الأمان على قمة سلم أولوياته ويعتبر أن العمل متعة فى حد ذاته .

ليس دعم المستهلكين هو المدخل الأوحد لخفض الميزان النقدى ، ولكن تبقى ثلاثة مداخل مكملة .. الأول يتعلق بتأمين تدفق الدخل بإنتظام والثانى يتصل برفع نسبة الدخل الثابت / الدخل الكلى للفرد والثالث يرتبط بإبتكار وتوفير أوعية إدخارية لصغار المدخرين ، والمدخل الأخير يستوقفنا بملاحظة بين قوسين .. فإذا كان الأمان يحتل قيمة سلم أولويات الفرد .. فإن خروج صغار المدخرين من الدورة الادخارية يحرمهم أحد حقوقهم المدنية فى دولة الليبرالية الإجتماعية ، وينسحب بهم – على الأقل نفسياً – إلى حالة تهميش .

ثم يمتد دور الدولة كمنظم إقتصادى – إجتماعى إلى تطوير القاعدة العلمية – التكنولوچية كشرط لا غنى له عنه للإمساك بمستقبل التاريخ ، فالقاعدة سوف ترفع إنتاجية العمل ومن ثم .. فهى المحك الفاصل فى مكافحة تضخم التكاليف وهى الفاعل النشط لزيادة الأجر وزيادة الطلب على العمل تباعاً(**) ، والقاعدة قادرة على خفض معامل رأس المال (رأس المال / الناتج المحلى الإجمالى) وهو ضرورة لرفع معدل النمو الإقتصادى ، وتطوير القاعدة يستدعى الدولة كمنظم .. فالتطوير فى حاجة إلى إنفاق حكومى يتحمل التكلفة أو نسبة منها وهى ملاحظة سلم بها MINIAN(٥٦) مؤكداً على أن الاستثمارات فى مجال البحث العلمى وصناعات

(*) حوالى عام ٢٠٥٠ وفقاً لتوقعاتنا إحتكاماً إلى معطيات معاصرة ، وهى التوقعات التى حملتها سطور سابقة فى الدراسة .

(**) وفقاً للمتوالية التى سبق أن عرضنا لها :

زيادة إنتاجية العمل ← زيادة أجر العمل ← زيادة الطلب على العمل

التكنولوجيا الطليعية فى حاجة دائماً إلى إستثمار الدولة وأن رأس المال الخاص فى نطاقه الوطنى أو فى فضائه متعدد الجنسيات .. لن يقدر وحده على أداء المهمة ، وفى المثال الأمريكى .. فإن الدولة تتحمل حوالى ٥٠ ٪ من حجم الإنفاق على بحوث التنمية والتطوير ، ولا يعود هناك - بعد ذلك - محل للحديث عن إحالة الدولة إلى التقاعد فى مجال الإنتاج ، فهناك دور ينتظرها لأخذ زمام المبادرة وتحمل عبء المخاطرة فى الاستثمار فى صناعات التكنولوجيا الطليعية وهو دور يمتد إلى كسر إحتكار إنتاج المعرفة والحد من إرتفاع أسعارها .. وهى إحدى الأزمات التى تنتظر كل الاقتصاديات المعاصرة فى المستقبل .

كسر إحتكار إنتاج المعرفة لن يتحقق فقط بدور للدولة فى إنتاجـــها ، ولكـن - كذا - بإنتاج المعرفة فى مرحلة التكاليف المتناقصة .. فإحتكار المنتجين لا يتحقق إلا فى مرحلة التكاليف المتزايدة .. وهى المرحلة التى لم تتجاوزها حتى الآن الشركات متعددة الجنسيات ولذلك هى تصر - وسوف يزداد إصرارها مستقبلاً - على بيع المعرفة بأسعار إحتكارية ، وهناك مسارين قد تستكشفهما دولة الليبرالية الإجتماعية إتساقاً مع مفاهيمها ورؤاها ، والمسار الأول يمتد بمحاذاة توسيع القاعدة الإجتماعية للتطوير والتنمية ، بينما المسار الثانى ينعطف إلى «المربع الاستراتيجى» بديلاً للحد المثالى .

والمسار الأول يستدعى الجامعات إلى مركز الفعل .. وينحاز إلى تحديث أدائها بخلق مراكز لبحوث التطوير والتنمية داخلها ، ومراكز تستقبل وترسل الأفكار الجديدة والخلاقة للأساتذة المبدعين وأيضاً إجتهادات قد يبادر بها طلبتهم المتفوقون ، وكل هذه الأفكار والإجتهادات لن تكون مكلفة .. عندما تتحول إلى جزء من عمل الأستاذ وواجبات الطالب .

والمسار الثانى يستوقفنا بثلاثة أطروحات ترسم إشارات المرور عند إنعطاف المفترق من الحد المثالى إلى المربع الإستراتيجى ، بإطراد التتابع التالى :

١ - ان الليبرالية الإجتماعية - على عكس النيوليبرالية - لا تفترض إنتفاء اللايقين فى مستقبل التاريخ(*) ، وبالتالى فإنها - وخلافاً للنيوليبرالية - لا تغامر برهانها الأخير على علم بحوث العمليات والبرمجة وعلم السبرناطيقا وبرامج الذكاء الإصطناعى (وإن كانت بداهة تسعى إلى إستثمار إمكاناتهم حتى حدودها القصوى) .

٢ - أن التحفظ الليبرالى الإجتماعى يبرره .. أن بحوث العمليات والبرمجة تبحث دائماً عن الموضع الأمثل والحجم الأمثل .. ولكن الأمثل هى نقطة تائهة فى

(*) لأنها لا تفارق وعيها الليبرالى والذى يتعامل دائماً مع الأزمة كظاهرة بنيوية فى التاريخ .. وفى مستقبله .

اللايقين ، وعلم السبيرناطيقا يفترض القدرة على التحكم فى الإتصال إستناداً إلى تدفق معلوماتى سريع ودقيق فى ظل تصور مسبق للإنسان كجهاز آلى[٥٧] .. ولكن المعلومات تحتمل بإحتمالات النفى المتبادل[*] ، بينما برامج الذكاء الإصطناعى بدورها تتصدى لحل المسألة وعليها أن تكتشف بنفسها الطريقة التى تتبناها .. ولكن المجهول الذى يصاحب المعرفة فى جدلية اللايقين.. يحد الآن وإلى حد كبير وسوف يحد مستقبلاً وإلى حد محسوس .. من قدرة البرامج على التعلم من الخطأ ، وفى الحاصل .. فإن الإعتماد فقط على بحوث العمليات والبرمجة والسبيرناطيقا وبرامج الذكاء الإصطناعى سوف يستبقى تكلفة إنتاج المعرفة فى مرحلة التكاليف المتزايدة .

٣ - وبالتالى .. فإن الليبرالية الإجتماعية تلقى بثقلها وراء «مربع إستراتيچى» يعطى إهتماماً خاصاً لتنمية ذكاء الإنسان[**] ، وبالتالى تنمية قدرته على فرز المعلومات الأهم وتضفيرها فى سلسلة معلوماتية .. وتنمية قدرته على الإستقراء التمثيلى للمجهول ، وبالتالى .. الانتقال بإنتاج المعرفة من مرحلة التكاليف المتزايدة إلى مرحلة التكاليف المتناقصة ، فتنمية الذكاء الإنسانى -من ناحية- أقل تكلفة من تنمية ذكاء الآلة ، والإحلال النسبى - من ناحية أخرى - للذكاء الإنسانى بديلاً للذكاء الاصطناعى سوف يخلف ورائه وفورات تهبط بالتكلفة ، مع ملاحظة أن هذا الإحلال هو - مجدداً - إحلال نسبى وله حدود دنيا لا ينبغى أن يتخطاها .

لعلى قصدت أن أقول .. أن صناعة المعلومات فى حاجة إلى صناعة أخرى مساندة وكاشفة ، وهى صناعة تحليل المعلومات والتى تجمع بين المنهجية العلمية والتراكيب الحرة للإبداع وحس التشكيل الفنى القادر على خلق الصورة والإيقاع وهو ما يدعونى مجدداً إلى إستعادة فقرة جاءت فى سياق الدراسة واقترحت فيها دمج الإبداعات الفكرية والثقافية التى تحمل رؤى مستقبلية فى القطاع الرابع[***] ، فالذكاء الإصطناعى وحده لا يقدر - ولن يقدر - على الاستقراء المستقبلى ، فهو وعلى حد تعبير BONNET[٥٨] «لا يملك القدرة على الفرز بين المعلومات الأهم والمعلومات الهامة والمعلومات غير الهامة ، ولا يمكن تصور حلاً نهائياً لهذه المشكلة فى المستقبل» ، وإذا عدنا إلى ما كتبه WATERMAN[٥٩] قائلاً «أن برامج الذكاء

(*) ثورة إنفجار المعلومات تحتمل بدورة النفى المتبادل التى تحول دون شفافية اليقين ، فلو صدقنا كل ما نسمعه عن المضاعفات الجانبية للأغذية.. فلن نأكل شيئاً ، وهكذا تتأكد الحاجة إلى إعادة فرز المعلومات تجنباً لسوء الفهم وبلبلة التشوش .

(**) الذكاء الإنسانى ليس مجرد «ملكة عقلية» ، ولكنه أيضاً إستعداد نفسى ، وبعض الذين امتلكوا الملكة العقلية عجزوا عن التعبير عنها لأنهم افتقدوا الاستعداد النفسى ، وبالتالى فإن تنمية ذكاء الإنسان تستدعى - بالتوازى - تنمية إستعدادات نفسية لديه .

(***) قطاع إنتاج المعرفة والتكنولوچيا .

الإصطناعى لن تستطيع التعلم بكفاءة ، ما لم يكن متاحاً لديها تمثيل صحيح للمعرفة التى تهدف لإكتسابها» ، فإن السؤال يلحق بالمقولة : كيف يمكن أن يكون هناك تمثيل صحيح للمعرفة فى ظل المجهول ؟

إننا نقترب بذلك من السياسة .. والتى تجاوزت التعريف التقليدى بأنها «فن الممكن» ، فلقد كان المقصود بالتعريف هو «الممكن» فى حاضر التاريخ ، ولكن عندما يتلاحم حاضر التاريخ ومستقبله فى وحدة زمنية غير منفصلة ، فإن السياسة تعود إلى المربع الاستراتيجى لتكتسبا تعريفاً أخر وهو فن إدارة التطور ، والتعريف يحمل بطاقة الدعوة لدولة الليبرالية الاجتماعية لممارسة دورها كمنظم سياسى .

٢/٦ السياسة : فن إدارة التطور

إبتداءً .. فإن دولة الليبرالية الإجتماعية هى دولة تنتصر للمضمون الليبرالى السياسى ولا تنتصر لغيره .. وتقبل بالديمقراطية التعددية ولا تقبل بغيرها ، ولكنها فى نفس الوقت لا تستطيع أن تتجاهل مستجدات المستقبل وأثرها على المفهوم الليبرالى السياسى ، مستجدات تعلن :

١ – نهاية عصر الإحتكار الحكومى للإعلام .. (وليس نهاية دور الدولة فى الإعلام(*) كما يدعو BALLE[٦٠] ، فالمواطن العادى لا تعوزه المحطات الإذاعية والقنوات الفضائية التى تبث إليه نشراتها الإخبارية من كل أرجاء الأرض ، وهذا التطور يبدأ عصراً جديداً فى تاريخ الأفكار ، فالصورة والخبر اللذان يتلاحقان إلتصاقاً .. لا يحملان أحداثاً فقط ولكنهما يحملان أفكاراً أيضاً ، فالفكرة لا تعود – فحسب – مجرد مقولة ذهنية معلقة بأحداثيات المستقبل ، ولكن – كذا – صورة ذهنية تتراءى فى مواضعات الواقع ، وهو ما يمكن وصفه بالمرآة الزمنية للفكرة التى تعكس المستقبل على مرآة الواقع .. وتكثف الواقع على مرآة المستقبل ، والنيوليبرالية لا تبصر فى هذه المرآة سوى مقولة نيتشه «الفكرة أقوى من الإنسان .. عش دائماً فى حرب» ، ولكن الليبرالية الاجتماعية تبصر مقولة أخرى «الفكرة ترافق الإنسان .. عش دائماً فى قضية» .

٢ – إن الفرد لم يعد مجرد ذرة فى كتلة إجتماعية ، ولكنه بات وحدة إستقبال / إرسال ، يستقبل كل لحظة تياراً من المعلومات والأفكار ، ويرسل كل لحظة مجموعة من الإنطباعات وردود الأفعال ، ومن ثم – وفى إطار اللايقين – فهو قد يسلك مخالفاً لحركة المجموع فى محيطه .. ولا يعود سلوكه تعبيراً عن إستثناء شارد ولكن تصويراً لمتغير اجتماعى ، وطالما أنه سلوك مشروع

(*) طالما أن الدولة هى فكرة ، وطالما أن الفكرة تحمل مشروعها نحو المستقبل ، فإن الدولة ينبغى أن يكون لها رسالتها الإعلامية .

إجتماعياً(*) .. فإنه ينبغى أن يكون أيضاً سلوك مشروع سياسياً ، وهذا بدوره يطرح تساؤلاً ليس فقط عن الحقوق السياسية للفرد ، ولكن أيضاً عن الحقوق السياسية للأقليات السياسية(**) والتى ينبغى أن تكون جزءاً من النظام السياسى للدولة .

٣ – الإنتصار لديمقراطية المشاركة أو ما يمكن وصفه بديقمراطية الوقت الحقيقى، فإتخاذ القرار السياسى ومناقشته والحكم عليه قبولاً أو رفضاً يتم تقريباً – وفى ظل ثورة إنفجار المعلومات – فى توقيت واحد ، وعندئذ .. فإن القرار لا ينبغى أن يحصن نفسه فقط بالشرعية ولكن أيضاً بالمشروعية ، وبينما تظل شرعية القرار معلقة بمدى إلتزامه بالحركة خلال القنوات الرسمية ، تبدو مشروعيته معلقة بمدى ما يحظى به من تأييد لدى الرأى العام .

إنها مستجدات تتفاعل بها دولة الليبرالية الإجتماعية ولا تغترب عنها ، ثم تعيد تضفيرها فى محاورتها مع مستقبل التاريخ بتداعى المنطق التالى :

(أ) بما أن أطروحات الليبرالية الإجتماعية يمكن إعادة ترجمتها سياسياً فى عنوان رئيسى وهو .. أن الصالح العام هو شأن خاص لكل فرد .

(ب) وإذا كانت الديمقراطية قد إرتبطت تاريخياً بمنح حقوق للأفراد لحماية مصالحهم الخاصة ، وإذا كان الصالح العام قد بات شأناً خاصاً لكل فرد ، فإن الديمقراطية لابد وأن تمنح الأفراد حقوقاً للدفاع عن الصالح العام .

(جـ) وبالتالى .. فإن العمل السياسى لا ينغبى أن يبقى محصوراً فى الأحزاب السياسية فقط ، ولكن ينبغى أن تمارسه أيضاً منظمات المجتمع المدنى ، مع فارق نوعى فى الأداء .. فالعمل السياسى الذى تمارسه منظمات المجتمع المدنى لا يستهدف – على عكس الأحزاب – الوصول إلى السلطة ، ولكنه يستهدف – فقط – الدفاع عن الصالح عام .

(د) وإطراداً .. فإن النخبة السياسية المغلقة لابد أن تتحول إلى نخبة سياسية مفتوحة، والنخبة المغلقة هى نخبة موقع تستثمره لحسابها وتغلق بواباتها للحيلولة دون دخول عناصر جديدة .. واعدة وقادرة ، والنخبة المفتوحة هى نخبة رؤية تستثمرها لحساب الصالح العام وتفتح بواباتها لكل عنصر جديد.. فاعل وخلاق.

(*) من البديهى أنه لن يكون سلوكاً مشروعاً إجتماعياً ، إذا انتهك النظام العام أو هتك الأعراف الأخلاقية للمجتمع ... إلخ .

(**) الأقلية السياسية ليست أقلية برلمانية أو حزب قام الناخبون بتهميشه فى إنتخابات نيابية ، وهى – كذا – ليست أقلية راديكالية تحشد قواها للإنقلاب على النظام السياسى ، ولكنها أقلية تحمل رؤى – لم تعززها أغلبية الرأى العام بعد – لتطوير الحياة السياسية .

هذا المنطق يختبر مفعوله بمؤشر رصد نسبة حضور الناخبين أمام صناديق الاقتراع ، فالنسبة المرتفعة هى أحد الأهداف السياسية لليبرالية الإجتماعية ، فهى تفترض أن الحزب السياسى هو وحده العمل السياسى ومحوره .. ولكنه لا يعود هو المحور الأوحد .. فهناك جماهيز الحزب وهناك الرأى العام ، وعندما تتضاءل نسبة الناخبين.. فكل الأحزاب خاسرة بغض النظر عن نتيجة التصويت ، وبمعنى أخر فإن الليبرالية الإجتماعية – ووفاءً لليبراليتها – تنحاز إلى السوق السياسى الموسع .

الحزب السياسى – هكذا – لا يعود حزب لطبقة أو حزب لأيدلوچية ولكنه حزب «رأى عام» ، وبالتالى فإن عل كل الأحزاب فى المستقبل أن تراجع ثوابتها التاريخية والأيدلوچية .. فالمراجعة هى أحد أشكال الإحياء السياسى والتى تتجدد بها دورة حياة الأحزاب وتتعزز بها فعالية الأداء ، وبالاستقراء المستقبلى .. فإن كل الأحزاب التى سوف تتردد فى المراجعة سوف تنتهى إلى الموات السياسى .

وبالإستقراء المستقبلى أيضاً .. فإنه لن يكون هناك فروق جوهرية حادة وفاصلة بين الأحزاب فى ظل الليبرالية الإجتماعية .. فالفروق سوف تتمحور حول مواقف من الحقوق المدنية والهوامش الإجتماعية(*) ، ولكن الفارق الحساس – مستقبلاً – سوف تشير بوصلته فى إتجاه نوعية السياسيين الذين سوف تقدمهم الأحزاب إلى الرأى العام ، فالمستقبل ينشد نوعية جديدة من السياسيين الذين يتسمون بأنهم رجال الدولة – الفكرة ، رجال يفكرون فى الغد ويضعون المستقبل بنداً فى حسابات الحاضر وحول هذه الأطروحة يديرون حوارهم مع الرأى العام والذى سيمتد به جسر الحركة من شرعية القرار إلى مشروعية القرار ، وهذه النوعية من السياسيين هى التى سوف تعيد تأسيس العلاقة بين الأحزاب السياسية والدولة ، ففى ظل وجودهم لن يعود الحزب السياسى – فى حالة فوزه بالإنتخابات – مجرد مجموعة سياسية تحتل سلطة ، ولكن مجموعة سياسية تنتصر لدولة .. إنحيازاً للصالح العام وإستلهاماً لفكرة المشروع نحو المستقبل ، وعلاوة على ذلك كله .. فإن هذه النوعية من السياسيين لن تكون معادية – بطبيعتها – للتغيير أو لثقافته .. فهى نخبة مفتوحة وليست مغلقة وبالتالى سوف تكون قادرة على التخفيف من حدة الأزمات التى تعترى دورياً الدولة – النظام ، إنها الأزمات التى أقتفى أثرها DUVERGER بقوله «إن الأزمة تبدأ عندما لا تستجيب الأغلبية فى البرلمان ، لرغبات التغيير لدى الأغلبية فى الشارع»(٦١) .

(*) وهذا التمحور سوف يكون مفيداً لأنه سيجذب هوامش إجتماعية وأقليات تطالب بحقوقها المدنية إلى العمل السياسى ، وهكذا يكتسب المدنى بعداً سياسياً .. يتسع به السوق السياسى .

هذا الطرح ليس إنشاءً مثالياً فى ظنى .. ولكنه خيار جدلى فى مستقبل ، ففى ظل تحرر «الميديا» وتعدد القنوات الفضائية .. يظل الإحتمال ماثلاً فى إنتشار الثقافة الغوغائية وتخليق الوعى المسطح الذى يلجأ إلى الإجتزاء والتعميم وبالتالى يحطم المرآة الزمنية للفكرة والتى سبق الحديث عنها .. فالميديا هى العدو الأول للميديا ، فإذا كانت الميديا تخلق تاريخاً جديداً للأفكار .. فإن الميديا نفسها هى التى تنحرف بالتاريخ الجديد عن مساره وتسلمه إلى عبث غوغائى ، وبالتالى تصبح فكرة الدولة ذاتها مهددة بإستلاب عبثى وتشتد حاجتها إلى نوعية السياسيين التى حملت ملامحهم سطوراً سابقة .

الإشكالية – إذن – فى دولة الليبرالية الإجتماعية تتمثل فى كيفية المزاوجة بين الميديا والفكر ، وإلا .. فإن مقولة نيتشه سوف تسود .. عشق دائماً فى حزب ، وسوف تتنحى مقولة الليبرالية الإجتماعية .. عش دائماً فى قضية ، وسوف تتنحى معها ميكانيزمات الليبرالية الاجتماعية فى إحتواء مشكلة الهوامش الإجتماعية .

ولنقرر – إبتداءً – أن الليبرالية الإجتماعية وبحكم كونها ليبرالية تحاور المستقبل.. فإنها تعترف بنمو وعى ذاتى لدى الأقليات ، وبحكم كونها إجتماعية .. فإنها تعترف بحقوق الأقليات فى التعبير عن ثقافاتهم فى إطار تعددية ثقافية ، ولكن التعددية تختزن إحتمالين :

(أ) إنها تعددية تحيل إلى كل ثقافة مسئولية حل مشاكلها .. وفى هذه الحالة فإن الأقليات تتحول إلى هوامش إنفصالية .

(ب) إنها تعددية تحيل إلى المجتمع بأسره مسئولية حل مشاكل الثقافات داخله .. وفى هذه الحالة تتحول الأقليات إلى هوامش إندماجية .

الإحتمال الثانى هو خيار الليبرالية الإجتماعية ولكنه خيار لن يكشف عن نفسه كحقيقة وجودية ، إلا بحل إشكالية الفكر – الميديا ، فإذا قبلنا بأن الثقافة هى إجابات المجتمع على الأسئلة المطروحة فى محيطه(*) ، فإن الفكر يأتى عند قمة النشاط الثقافى .. فهو إجابة جديدة على سؤال قديم أو إجابة جديدة على سؤال جديد ، وإذا قبلنا فإن نمو الوعى الذاتى لدى الأقليات فى إطار تعددية ثقافية .. سوف يعمد بالضرورة إلى طرح أسئلة جديدة وسوف يحاول بالاستدعاء طرح أسئلة قديمة ، وفى الحالتين .. فهو يبحث عن إجابات جديدة يتلقاها من فكر ، وإذا عجز الفكر عن تقديم الإجابات .. فإن أزمة الأقليات سوف تنفجر ، وبأبجدية الاختزال .. فهناك أزمة أقليات طالما هناك أزمة فكر .

(*) الدين والعادات والتقاليد واللغة ... إلخ ، هى فى النهاية إجابات على أسئلة .

أن أزمة الفكر لا تعنى حتماً إنه لا يوجد مفكرين يملكون إجابات جديدة ، ولكنها قد تعنى أن هناك حائلاً يحول بينهم وبين الرأى العام عبر وسائط «الميديا» ، وهذا الحائل بالضرورة لابد وأن يسقط .. لتفسح «الميديا» مساحات زمنية لمتصل حوارى حى ومباشر بين الطرفين (المفكرون والرأى العام) ، فالمستقبل لا يكتفى فقط بالمفكر الشهير الذى تتداول أوساط الرأى العام أسمه وأفكاره ، ولكنه سوف يطلب أيضاً المفكر – النجم الذى يتفاعل به الرأى العام فى إتصال حى ، فهو (المفكر – النجم) القادر على الحيلولة دون إنحراف الميديا بالتاريخ الجديد للأفكار إلى عبث غوغائى .. وهو بالتالى القادر على الحفاظ على المرآة الزمنية للفكرة بعيداً عن إرتجاجات التحطيم .

إن الليبرالية الإجتماعية وهو تطوب الفكر وتفسح له موقعاً فى الفعل التاريخى وفى بؤرة صيرورته المستقبلية ، ولا تكتفى بالمفكرين فى مربع «القيمة الثقافية» ولكنها تنتقل بهم إلى مربع «القيمة السياسية» أيضاً ، فهم فاعلون فى فن إدارة التطور .. وبالتالى فهم فاعلون فى العملية السياسية ذاتها ، فهى (الليبرالية الإجتماعية) تعلن هكذا – وأخيراً – إنها لا تبحث عن معيار خارج التاريخ .. يبحث عنه فوكاياما والنيوليبراليون ، فهى لا تتعامل مع البشر كمجموعة رغبات تبدو جائعة للإشباع ، وبالتالى فهى لا تستدير للعودة إلى الطبيعة وإلى إنسان الطبيعة، حيث الإنسان الأخير – وعلى حد تعبير فوكاياما – هو الإنسان الأول ، ولكنها – على العكس تماماً – تؤمن بأنه ليس هناك معياراً خارج التاريخ وأن الغاية فى التاريخ هى البقاء فى التاريخ وأن الإنسان سوف يظل يبحث عن حريته فى مستقبل التاريخ .. حتى يرث الله الأرض ومن عليها .